الأنباء
السبت 23 يوليو 2011

المحتجون يهتفون "يسقط يسقط حكم العسكر إحنا الشعب الخط الأحمر"

مصر: مظاهرات "جمعة الحسم" محدودة في عدد من المدن والجماعة الإسلامية بمصر تهدد بفض اعتصام ميدان التحرير بالقوة

القاهرة ـ وكالات: بعد أقل من 24 ساعة من اداء حكومة الدكتور عصام شرف المعدلة اليمين الدستورية، توافد المئات من المصريين منذ الساعات الاولى من صباح أمس الى ميدان التحرير وسط القاهرة والى ميداني القائد ابراهيم وسعد زغلول بالاسكندرية وميدان الاربعين بمحافظة السويس والميادين الرئيسية بعدد من المحافظات للمشاركة بمظاهرة جديدة تحمل اسم «جمعة الحسم»، في وقت تواصلت حالات الاضراب عن الطعام في الميدان.

وقد أكد الشيخ مظهر شاهين امام مسجد عمر مكرم أن ثورة 25 يناير لم تتلق أي معونات خارجية، مشددا على أن الثوار هم الذين قاموا بتمويل الثورة وتطهير أنفسهم بأنفسهم وليس بالاموال الاميركية.

وطالب الشيخ مظهر السفيرة الاميركية الجديدة بالقاهرة آن باترسون والتي سبق أن أعلنت أن الولايات المتحدة أنفقت منذ قيام ثورة 25 يناير 40 مليون دولار لدعم الديموقراطية في مصر بالكشف عن هوية المستفيدين من تلك الاموال، وهل هم فلول الحزب الوطني المنحل أم الاعداء «حسب وصفه».

وحذر الشيخ شاهين ـ خلال خطبة امس والتي عرفت باسم جمعة الحسم وحضرها نحو 3000 شخص ـ من وجود بعض الدخلاء الذين يحاولون الوقيعة بين الثوار وجيش مصر العظيم، ذلك الجيش الذي حمى ثورة 25 يناير منذ بدايتها، مؤكدا أن هناك من يحاول العبث بأمن مصر واجهاض الثورة من خلال محاولة دس نار الفتنة والفرقة بين المسلمين والمسيحيين، وبين الجيش والشرطة والشعب، مشددا على أن الشعب المصري بمسلميه ومسيحييه والشرطة والجيش كلهم يد واحدة وكلهم لمصر وفداء لتراب الوطن، قائلا «الجيش والشعب والشرطة يد واحدة» في الوقت نفسه أعرب الشيخ مظهر عن خيبة أمل الثوار بعد تشكيل الحكومة الجديدة بسبب اختيار بعض وزرائها من رموز النظام السابق ومن أعضاء الحزب الوطني المنحل.

ووصف امام مسجد عمر مكرم لجنة سياسات الحزب الوطني المنحل بـ «اللعنة» على مصر، وأن من أسماهم بملائكة النظام السابق هم شياطين هذا الوطن، مطالبا في الوقت ذاته باصدار قانون فوري بعدم مشاركتهم في الحياة السياسية لمدة 5 سنوات على الاقل، وأكد الشيخ مظهر شاهين أن الثوار لا يريدون محاكمات ظالمة، ولكنهم يريدون محاكمات عادلة وناجزة تقر بالقصاص من كل من تسبب في قتل الشهداء خلال الثورة وافشاء الفساد في البلاد طيلة 30 عاما شكلت اغتصابا لحقوق المواطن المصري خلال العهد البائد، مشددا على ضرورة حماية الثورة وعدم التراجع الا بعد تنفيذ جميع مطالبها.

وعقب صلاة الجمعة هتف المحتجون في ميدان التحرير «يسقط يسقط حكم العسكر إحنا الشعب الخط الأحمر» و«يللا يا مصري انزل من دارك لسه فيه مليون مبارك» و«الطنطاوي هو مبارك» في إشارة إلى المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وأكد المحتجون رفضهم التعديل الوزاري الذي شمل نصف أعضاء مجلس الوزراء ورددوا هتافا يقول «شالوا وزير وحطوا وزير دا يا مشير مش التغيير». وصعد محتج إلى منصة في الميدان وقد وضع حبل مشنقة صوريا حول عنقه مما جعل المحتجين يهتفون «اعتصام اعتصام هاتوا حسني للإعدام» و«اعتصام اعتصام هاتوا العادلي للإعدام».

وفي مدينة الإسكندرية الساحلية هتف مئات المحتجين «يسقط يسقط حكم العسكر» و«يا طنطاوي خد قرارك يا تتحاكم زي مبارك» و«يا طنطاوي قول الحق إنت معانا ولا لأ».

وفي تطور لافت هددت الجماعة الإسلامية في مصر بفض الاعتصام المستمر بميدان التحرير وسط القاهرة بالقوة واصفة المعتصمين «بالمخربين».

وقال شاهد عيان لـ «يونايتد برس انترناشونال» إن نحو 500 عضو من الجماعة نظموا عقب صلاة الجمعة مظاهرة محدودة بميدان رمسيس بجوار مسجد الفتح المقابل لمحطة السكك الحديدية الرئيسية بالقاهرة أكدوا خلالها أنهم سينظمون يوم الجمعة المقبل مسيرة إلى ميدان التحرير لإنهاء الاعتصام.

وردد المتظاهرون هتاف «إسلامية إسلامية لا اشتراكية ولا ليبرالية» وانتقدوا تأجيل الانتخابات البرلمانية.

وأضاف الشاهد أن الناطق الرسمي باسم الجماعة عاصم عبدالماجد قال خلال المظاهرة «إن القرآن وحده هو الذي يكون فوق الدستور وفوق كل الدساتير»، منتقدا مطالبات النشطاء السياسيين والحقوقيين من غير أعضاء التيار الإسلامي بوضع مبادئ فوق الدستور تضمن الطابع المدني للدولة.

يذكر أن التيار الإسلامي بجميع أطيافه قاطع مظاهرة «جمعة الحسم» المستمرة حتى الآن بميدان التحرير وميادين رئيسية أخرى بعدد من المحافظات المصرية.

وطالب المتظاهرون الذين انضموا الى آلاف المعتصمين منذ الثامن من شهر يوليو الجاري بتنفيذ باقي مطالب الثورة المصرية وعلى رأسها نقل الرئيس المصري السابق حسني مبارك الى سجن مزرعة طرة قبل اجراء محاكمة علنية له ولافراد أسرته الضالعين وتسريع محاكمة الضالعين بقتل شهداء الثورة من خلال جلسات محاكمة علنية وشفافة.

كما يطالب المتظاهرون بتطهير جميع أجهزة الدولة خاصة وزارة الداخلية من الفساد وأتباع النظام السابق وبوقف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وبإقالة النائب العام ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات.

وعبر المتظاهرون عن رفضهم التام لاستمرار بعض الوزراء بالتشكيلة الوزارية الجديدة لحكومة د.عصام شرف خاصة وزير الداخلية اللواء منصور العيسوي «الذي أطلق رجاله الغاز المسيل للدموع على المعتصمين بالميدان لمدة 11 ساعة متواصلة أواخر شهر يونيو الماضي».

وأكد تحالف ثوار مصر ببيان أصدره مساء أمس الاول عقب اداء الحكومة اليمين رفضه لكل محاولات دفع الثورة نحو مطالب فرعية لا تمت لجوهرها بصلة مشددا على أنه سيظل يراقب تنفيذ أهداف الثورة الحقيقية وعلى الاستمرار بالاعتصام المفتوح حتى تنفذ تلك المطالب.

وساد ميدان التحرير شعور بأن الثورة المصرية تتراجع على الرغم من تعهدات رئيس الوزراء والمجلس الاعلى للقوات المسلحة بتنفيذ جميع المطالب التي نادت بها ومثل الحكم القضائي الذي صدر أمس الاول بوقف تنفيذ حكم ازالة اسم الرئيس السابق حسني مبارك وزوجته من على المؤسسات العامة سببا اضافيا لتوتر المعتصمين واصرارهم على مواصلة الاعتصام.

كما انضم الى المتظاهرين بميدان التحرير مجموعة اطلقت على نفسها اسم «ائتلاف النهوض بالازهر» رافعة لافتتين «الازهر يصرخ اطلقوا سراحي» و«نريد أزهر مستقلا» مطالبين بتحرير الازهر من هيمنة الدولة وبعودة هيئة كبار العلماء وبانتخاب شيخ الازهر من جانب علماء الدين بدلا من تعيينه بقرار جمهوري.

وكان لافتا وجود أهالي المهندس محمد الظواهري المحكوم عليه بالاعدام شقيق زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري رافعين لافتة تطالب بالافراج عنه.

وقاطع التيار الاسلامي بجميع فصائله مظاهرة الامس فيما دعا التيار السلفي الى مظاهرة موازية تحمل اسم «جمعة الاستقرار» للمطالبة باعطاء فرصة للمجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية والحكومة ودفع عجلة الانتاج واستعادة الامن وهيبة الدولة.

جانب من مظاهرات ميدان التحرير (رويترز)

خطيب التحرير يطالب واشنطن بالكشف عمن قالت إنها مولتهم

فيلتمان: أولوية الانتخابات أم صياغة الدستور أمر يقرره المصريون

واشنطن ـ أ.ش.أ: قال مساعد وزيرة الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الادنى جيفري فيلتمان ان اولوية الانتخابات في مصر ام صياغة الدستور اولا امر يقرره المصريون.

واضاف فيلتمان ـ في حديث لقناة «الحرة» الليلة قبل الماضية ـ لا يمكننا تحديد الترتيب الزمني للانتخابات في العملية السياسية المصرية، الشعب يريد حكومة متجاوبة تخضع للمحاسبة وتحاول خلق فرص عمل، والطريق المؤدي الى ذلك هو الانتخابات الديموقراطية، ومصر تسير في هذا الاتجاه، لكن كيفية الوصول الى هذا الهدف امر يعود للمصريين.

من ناحية اخرى،وفيما يتعلق بالاتصالات مع الاخوان المسلمين، قال فيلتمان سنتعامل مع الاخوان المسلمين طالما قبلوا بقواعد اللعبة الديموقراطية وعملوا بموجب القانون واحترموا الاقليات وحقوق الانسان، فهم جزء من المجتمع الدولي وفريق مصري نجري اتصالات معه.

تجديد حبس المتهمة بخطف الأطفال من "التحرير" 15 يوماً

القاهرة ـ وكالات: جدد قاضي المعارضات بمحكمة قصر النيل المستشار محمد الحلواني حبس المتهمة بخطف الأطفال من ميدان التحرير 15 يوما على ذمة التحقيق، بحسب «اليوم السابع».

وكانت اللجان الشعبية في ميدان التحرير الأحد الماضي قد ألقت القبض على سيدة تدعى صفاء عباس، يأتي ذلك بعد اعلان المتظاهرين من أعلى المنصات عن ضياع احد الأطفال، فقام رجال الأمن في التحرير بتكثيف جهودهم بعد تكرار الحادث، وتمكنت اللجان الشعبية من ضبط السيدة وبصحبتها طفلة تدعى منى عبدالحميد (4 سنوات)، تسكن بحي عين شمس، بعد ان تاهت من والدتها، التي تعتصم بالميدان.

وسلمتها اللجان الشعبية للجيش، لتأمر النيابة العسكرية بحبسها 4 ايام على ذمة التحقيق، وإحالتها الى النيابة العامة لمباشرة التحقيق معها.

تأجيل زيارة أردوغان إلى مصر

القاهرة ـ يو.بي.آي: قالت صحيفة مصرية إن زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى مصر التي كانت مقررة اليوم قد تأجلت إلى موعد غير محدد.

ونقلت صحيفة «الشروق» أمس عن مصدر ديبلوماسي مصري فضل عدم ذكر اسمه قوله إن توقيت الزيارة لم يكن مناسبا نظرا للظروف التي تمر بها مصر حاليا موضحا أنه «سيتم من خلال القنوات الديبلوماسية تحديد موعد جديد للزيارة عقب أداء الحكومة المصرية الجديدة اليمين الدستورية».

موسى: العمل بـ 50٪ عمال وفلاحين دون ضمانات يثير علامات استفهام

القاهرة ـ وكالات: أبدى عمرو موسى ـ المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية ـ استغرابه من استمرار العمل بـ 50٪ عمال وفلاحين في قانون انتخابات مجلسي الشعب والشورى، مؤكدا ان العمل بهذه النسبة دون ضمانات يضع علامات استفهام، موضحا انه رغم تفهم منطق هذه النسبة من واقع مبادئ ثورة 23 يوليو، فإن الممارسة أثبتت أنه لم تكن مطبقة بطريقة سليمة، بحسب موقع أخبار مصر. وأضاف موسى على صفحته الخاصة بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر» ان إبقاء نص الـ 50٪ عمال وفلاحين على هذه النسبة ـ دون تطوير المضمون وإحاطته بالضمانات الكافية حتى لا يخترق ـ يضع علامات استفهام على مدى الحاجة اليه. وقد أثنى موسى على قانون انتخابات مجلسي الشعب والشورى، مشيرا الى الـ 50٪ بنظام القوائم، ومؤكداً ضرورة تمثيل المرأة. وقال موسى «أرى في قانون انتخابات مجلسي الشعب والشورى مواد تنظيمية جيدة بما في ذلك الـ 50٪ بنظام القوائم، وضرورة تمثيل المرأة على كل القوائم».

بعد مظاهرة المطالبين بالزواج الثاني

البابا شنودة يوقف المجلس الإكليريكي بعد مظاهرات "الكلب" ومطالبات بقانون مدني وبإقالة الأنبا بولا

القاهرة ـ وكالات: قرر قداسة البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية والكرازة المرقسية إيقاف عمل المجلس الإكليريكي مؤقتا، للتحقيق في الوقائع التي حدثت عقب اعتصام عشرات الأقباط أمام المجلس الاثنين الماضي، للاحتجاج على تجاهلهم حل مشكلاتهم المتعلقة بالطلاق والتصريح بالزواج الثاني.

وقالت مصادر كنسية، بحسب صحيفة «اليوم السابع»، إن البابا أعطى أمرا للأنبا بولا رئيس المجلس بوقف عمل المجلس الآن بشأن عمله بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية، لحين مناقشة الأحداث التي وقعت يوم الاثنين الماضي، ومعرفة شكاوى المعتصمين.

وأضاف المصدر أن البابا سيحقق في واقعة إخراج «كلب الحراسة من حظيرته» ووضعه أمام المجلس الإكليريكي، وما تردد من المعتصمين حول إطلاق الكلب لإرهابهم وتفريقهم، ولم يحدد البابا موعدا لعودة المجلس الإكليريكي لعمله.

الجدير بالذكر أن أقباطا قاموا بالاعتصام الاثنين الماضي، وقاموا بمحاصرة المجلس الإكليريكي للمطالبة بحقهم في الطلاق والزواج، وقاموا باحتجاز الأنبا بولا رئيس المجلس وأسقف طنطا، وحاول أمن الكاتدرائية إرهاب المعتصمين عندما أخرجوا كلب الحراسة من حظيرته لتفريقهم، حتى أطلق المعتصمون على الواقعة «موقعة الكلب»، وطالب المعتصمون قداسة البابا شنودة بعزل الأنبا بولا لتعنته وتكبره، على حد وصفهم في الاستماع لهم ومعاملتهم وكأنهم «مجرمون»، كما طالبوا البابا بوضع حد لمشكلاتهم المتعلقة بقضايا الطلاق والزواج والعودة للعمل بلائحة 38 التي تم تعديلها عام 2008، واختزالها في سببين لا طلاق إلا لعلة الزنا أو تغيير الديانة، فضلا عن مطالبهم بتشريع قانون للزواج المدني من قبل الدولة.

وسيرا على نهج ثورة 25 يناير التي أطاحت بنظام حكم الرئيس مبارك في 11 فبراير الماضي، اندلعت ثورة غضب الأقباط بمصر ضد البابا شنودة الثالث بطريرك المسيحيين الأرثوذكس، احتجاجا على إلغاء العمل بلائحة 38 التي تبيح الطلاق والزواج الثاني وفقا لتسعة أسباب، وإصدار قرار بقصرها على علتين اثنتين فقط هما الزنا أو تغيير الديانة، وكما كانت انطلاقة ثورة الغضب المصرية من موقع فيسبوك الاجتماعي الشهير، انطلقت أيضا ثورة نحو 300 ألف قبطي ترفض الكنيسة التصريح لهم بالزواج الثاني من الموقع نفسه، وعبر العديد من الصفحات منها «نعم لقانون مدني للأحوال الشخصية للمسيحيين في مصر»، وبدأت الصفحة نضالها ضد إصرار الكنيسة على حرمان المسيحيين من الزواج الثاني بتنظيم وقفة احتجاجية أمام وزارة العدل للمطالبة بإقرار قانون مدني يمنحهم الحق في الطلاق والزواج الثاني، بدون التقيد بتصريح الكنيسة، لكن مجموعة أخرى من المتضررين قرروا اتخاذ مواقف أكثر شجاعة، حيث اعتصموا أمام الكاتدرائية المرقسية بالقاهرة، وهتفوا مطالبين بحقهم في الزواج الثاني، وانتقدوا الأنبا بولا نائب البابا لشؤون الأحوال الشخصية.

وقال الناشط القبطي أيمن جورج إن ما حدث من قبل الكنيسة في غاية الخطورة، ولم يكن أحد يتوقعه على الإطلاق، وأضاف جورج الذي أسس صفحة «نعم لقانون مدني للأحوال الشخصية للمسيحيين في مصر»، وتنطلق منها الوقفات الاحتجاجية أمام وزارة العدل أن إطلاق الكنيسة الكلاب البوليسية المتوحشة على المعتصمين السلميين يعود بمصر إلى عصر الاستبداد والقمع، مشيرا إلى أن ما حدث أسلوب أمني قمعي لا يقبله أحد على الإطلاق، لاسيما أن الكنيسة مكان للعبادة والروحانيات ومعقل للتسامح، وليس العنف والقمع.

ونفى جورج أن يكون الاعتصام جاء انطلاقا من صفحته، وقال إن من قاموا بالاعتصام مجموعة أخرى، مشيرا إلى أنهم يعانون كما هو حال نحو 300 ألف قبطي من الظلم بسبب حرمان الكنيسة لهم من الحياة الطبيعية حيث الطلاق والزواج الثاني عندما تستحيل العشرة بين الزوجين، وتابع غاضبا: بدلا من التحاور معهم بهدوء والاستماع إلى شكواهم بصدر رحب كما هو المفروض في الرهبان والقساوسة بدلا من مهاجمتهم بكلاب الحراسة، وتفريقهم بهذه الطريقة القمعية غير المسبوقة.

وأعرب جورج عن اعتزام مجموعته تنظيم العديد من الوقفات الاحتجاجية السلمية أمام وزارة العدل، ولكن بحشد أكبر مما كان في وقفة 7 يوليو الماضي، متوقعا أن يتم ذلك في أعقاب شهر رمضان المقبل، معتبرا أن التصريح بالزواج الثاني من أبسط حقوق الإنسان، ولا ينبغي أن تحرم الكنيسة رعاياها منه بهذه الطريقة.

بدوره، رأى رومانى منير أحد المحتجين أن الأزمة ليست في شخص البابا شنودة، بل في المجلس الأكليريكي الذي يعمل وفق هوى أعضائه، وقال إن هناك وساطة ومجاملات في إصدار تصاريح الزواج الثاني، وضرب مثالا بالقضية الأشهر في هذا المجال ألا وهي قضية مجدي وليم طليق الفنانة هالة صدقي، الذي لم يحصل على التصريح في الوقت الذي منحت الكنيسة تصريحا للفنانة مجاملة لها، داعيا إلى أهمية توضيح هذه الأمور للبابا، حتى يمكنه اتخاذ القرار الصائب.

من جانبه، قال المستشار نجيب جبرائيل محامي الكنيسة إن هناك مطالب مشروعة للأقباط المحتجين وأخرى غير قابلة للتنفيذ لأنها تتعارض مع الكتاب المقدس، وأضاف أن هناك تأخيرا في إصدار تصاريح الزواج الثاني لبعض الحالات والإسراع فيها مطلب مشروع، ولكن فيما يخص الزواج المدني فلا يمكن إلزام الكنيسة به، ولا يمكن العودة للعمل بلائحة 38 لأنها مخالفة لتعاليم الإنجيل، وأوضح جبرائيل أنه تقدم بمقترح لحل الأزمة، يقضي بألا يكون العمل في إصدار تصاريح الزواج الثاني مركزيا، مشيرا إلى أنه يقترح إنشاء أربعة مجالس إكليريكية على مستوى القاهرة، على أن يرأس كل مجلس أسقف عام وعدد كاف من الآباء الكهنة وأن يضم كل مجلس عددا من رجال القانون والاخصائيين النفسيين والاطباء، وخبراء حقوق الإنسان. وأن تعقد هذه اجتماعاتها للنظر في القضايا المعروضة عليها ثلاث مرات اسبوعيا أسوة بما هو معمول به في السلك القضائي. على أن يتم تشكيل مجلس أعلى للأحوال الشخصية للنظر في تظلمات أصحاب القضايا من قرارات المجالس الفرعية في الأبراشيات في مختلف المحافظات.

البابا شنودة

3 متهمين في "موقعة الجمل" يعترفون بتلقي تعليمات من صفوت الشريف

دبي ـ العربية: وتستمر المفاجآت في تحقيقات «موقعة الجمل» حيث اعترف 3 قياديين في الحزب الوطني المنحل بتلقي أوامر من رئيس مجلس الشورى السابق صفوت الشريف بتنظيم مظاهرات مؤيدة للرئيس المصري السابق حسني مبارك، بحسب تقرير لقناة «العربية»، وكان الشريف، المتهم الأول في حادثة موقعة الجمل، قد نفى في وقت سابق تورطه في القضية.

وقد انتهى اليوم الثاني من التحقيقات اول من أمس الخميس، إلى اعتراف القياديين الثلاثة، شريف حسن وليد صالح وماجد الشربيني، بتلقي مكالمات هاتفية من الشريف أمين عام الحزب الوطني المنحل، بالخروج في مظاهرات تأييد لمبارك.

واعترف المتهمون بأن الشريف طالبهم بحشد أنصارهم من أجل السيطرة على ميدان مصطفى محمود والتحرك منه إلى ميدان عبدالمنعم رياض المجاور لميدان التحرير، الموقع الرئيسي للمتظاهرين في ثورة 25 يناير.

كما أشارت مذكرة التحقيق إلى أن تقريري لجنة تقصي الحقائق والمجلس القومي لحقوق الإنسان كشفا ارتكاب المتهمين الجرائم المسندة إليهم، وذلك من خلال حالات الوفيات والإصابات في يوم الحادثة، والتي قدرت المذكرة ضحاياها بأربعة قتلى وعشرين جريحا.

وقالت المذكرة إن الضحايا تعرضوا لإطلاق نار من المهاجمين الذين كانوا يعتلون ظهور الخيل والجمال.

حزب النور "السلفي" يتحفظ على بعض بنود قانون الانتخابات

الاسكندرية ـ أ.ش.أ: تحفظ مؤسسو حزب النور ـ ذي المرجعية السلفية ـ على المبادئ فوق الدستورية، وعلى عدد من العناصر التي تضمنها قانون الانتخابات الذي تم إصداره مؤخرا، مؤكدين أن القانون الجديد قد يسمح بظهور العديد من رموز النظام السابق من أعضاء الحزب الوطني المنحل.

جاء ذلك خلال مؤتمر جماهيري نظمه الحزب بمنطقة كليوباترا وسط الإسكندرية قرب مكان إقامة مولد سيدي جابر الذي يبدأ الخميس. ورفض أمين لجنة التخطيط بحزب النور د.بسام الزرقا المبادئ فوق الدستورية، مجددا توجهات الحزب بأن الشريعة الإسلامية في حد ذاتها مبادئ فوق دستورية، وأن تلك المبادئ إنما تستهدف تأخير عملية الانتخابات.

واعتبر الزرقا أن دور المرأة في حسم الانتخابات البرلمانية المقبلة سيصل إلى نسبة 60٪ في مقابل 40٪ للرجال.

وقال إنه لا يجب الفصل بين التيارات السياسية ذات المرجعية الدينية مثل (السلف والإخوان)، حيث إن التيارات إما تؤكد المرجعية الإسلامية لهوية مصر أو ترفض تلك المرجعية.

الإحساس بعدم الأمان يدفع المصريين للتدرب على السلاح

دبي ـ العربية: دفعت حالة الفوضى الأمنية التي واكبت وأعقبت ثورة الخامس والعشرين من يناير الماضي، بالعديد من المصريين للبحث عن اقتناء سلاح للدفاع عن أنفسهم وممتلكاتهم، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة كبيرة في أسعار السلاح.

وتتجلى مظاهر الرغبة في اقتناء السلاح في تدفق أعداد كبيرة من الراغبين في تعلم الرماية على نادي الصيد المصري، لأن تعلم الرماية وكيفية استخدام السلاح هو أحد الشروط اللازمة التي تحددها وزارة الداخلية لترخيص السلاح.

ووفقا لبيانات النادي، فقد استقبل ميدان الرماية، الذي كان شبه مهجور في الماضي أكثر من 600 متدرب منذ الثورة.

ويقول أحد المتدربين إنه لا يملك سلاحا لكنه بدأ في إجراءات استخراج رخصة، ولذلك بدأ في تعلم الرماية، مؤكدا حرصه على عدم استخدام السلاح، بينما يقبل البعض على التعلم بدافع الهواية والتأثر بالأصدقاء الذين يمارسون الرماية.